الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون يتعلق بالموافقة

على ملحق اتفاقية القرض المبرم بتاريخ 08 جوان 2018 بين الجمهورية التونسية والبنك التركي للتصدير والتوريد (Turk Eximbank) للمساهمة في تمويل اقتناء تجهيزات ومعدات ذات منشأ تركي

(2018 / 83)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 14 / 11 / 2018

الوثائق المرفقة بالمشروع:

*** وثيقة شرح الأسباب،**

*** ملحق اتفاقية القرض.**

تاريخ انتهاء الأشغال: 20/ 12 / 2018

رئيس اللجنة: المنجي الرحوي

نائب الرئيس: الهادي بن ابراهم

مقررة اللجنة: ليلى الحمروني

المقرر المساعد: العجمي الوريمي

المقرر المساعد: حسام بوننـي

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 30 نوفمبر 2018
جلسة اللجنة: 14 ديسمبر 2018 **القرار:** الموافقة بأغلبية الحاضرين (04 مع 03 محتفظ) **تاريخ إنهاء الأشغال:** 20 ديسمبر 2018 **رئيس اللجنة :** منجي الرحوي **المقررة:** ليلى الحمروني

أوّلا . تقديم المشروع:

تم بتاريخ 08 جوان 2018 إبرام ملحق اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 16 نوفمبر 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك التركي للتصدير والتوريد (Turk Eximbank) للمساهمة في تمويل اقتناء معدات وتجهيزات تركية بمبلغ قيمته مائتي مليون (200.000.000) أي ما يعادل 580 مليون دينارا تونسيا.

دخلت الاتفاقية الاطارية المبرمة بتاريخ 16 نوفمبر 2012 حيز النفاذ بتاريخ 15 أوت 2013 وتمت المصادقة عليها بالقانون عدد 25 لسنة 2013 المؤرخ في 17 جوان 2013 .

1- الغرض من الملحق:

يتضمن ملحق اتفاقية القرض الشروط الخاصة المتعلقة بالمساهمة في تمويل اقتناء معدات وتجهيزات ذات منشأ تركي مع المحافظة على نفس الشروط المالية للاتفاقية الاطارية الموقعة بتاريخ 16 نوفمبر 2012.

ومن المنتظر تخصيص كامل مبلغ القرض لفائدة وزارة الدفاع (150 مليون دولار) ووزارة الداخلية (50 مليون دولار) لاقتناء تجهيزات ومعدات ذات منشأ تركي تساهم في تعزيز القدرات الدفاعية للتوقي من الارهاب لفائدة المؤسستين المذكورتين.

2-الشروط المالية

مبلغ القرض: مئتا مليون (200.000.000) دولار أمريكي أي ما يعادل 580 مليون دينارا تونسيا.

نسبة التمويل: يمول البنك التركي 85 % من مبلغ العقود المبرمة في ما يمول الجانب التونس القيمة المتبقية أي 15 % من هذه العقود.

نسبة الفائدة: تنص اتفاقية القرض على أن نسبة الفائدة المعتمدة في السداد ستكون نسبة الفائدة التجارية (CIRR) كما وقع الجانب التركي (كتابة الدولة للخزينة) على مذكرة تعهد التزم بمقتضاها بتخفيض هذه النسبة إلى حدود 1,5 % وذلك بدفع الفارق بين النسبة المذكورة بالاتفاقية والنسبة المحددة بـ 1,5 % التي سيعتمدها الجانب التونسي عند سداد فوائض القرض لدى البنك التركي للتصدير والتوريد.

مدة السداد: مدة السداد ستكون سبعة (7) سنوات منها فترة امهال بستة (6) أشهر يمكن أن تتغير حسب نوعية التجهيزات والمعدات.
طريقة السحب: يكون السحب على هذا التمويل حسب كل عقد تم ابرمه لاقتناء معدات وتجهيزات ذات منشأ تركي بعد موافقة الجهة المقرضة.

ثانيا . أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة يوم 14 ديسمبر 2018 على ضوء ما ورد عليها من بيانات بنص مشروع القانون ووثيقة شرح الأسباب.

وأثناء النقاش، ثمن أغلب النواب توجيه هذا القرض لتعزيز القدرات الدفاعية للمؤسستين العسكرية والأمنية قصد التوقي من الارهاب .

وأشار عدد من النواب إلى أن هذا القرض هو احياء للاتفاقية الاطارية الموقعة في سنة 2012 بين تركيا وتونس، ويندرج في اطار التعاون العسكري التونسي التركي لتعزيز القدرات الدفاعية للمؤسستين العسكرية والأمنية والذي قد يتوج بإنشاء مصنع لصناعة العربات العسكرية في تونس.

وأوضحوا بأنه تم الاختيار على المعدات والتجهيزات التركية نظرا لقدرتها التنافسية العالية من ناحية الجودة والأسعار والسرعة في توفير الطلبات.

ومن جهة أخرى اعتبر نواب آخرون أن هذا القرض مشروط لا يخدم إلا مصالح الطرف التركي، ويمثل التفافا على الفصل 40 من قانون المالية لسنة 2018 المتعلق بإجراءات تعريفية استثنائية على قائمة من المنتجات الموردة ذات المنشأ التركي.

وأكدوا على ضرورة التحري في مثل هذه صفقات لحماية قواتنا الامنية والعسكرية مع اعطاء الأولوية للمنتوجات التونسية إن وجدت. وطالبوا مد اللجنة بقائمة في المعدات والتجهيزات موضوع القرض.

ثالثا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين.

نائب رئيـــس اللجنـــة	المقررة
الهادي بن ابراهم	ليلى الحمروني